المستخلص .

تأتي أهمية الدراسة من اعتبارات عدّة، فموضوع الجرائم ذات الطابع الدولي (الجرائم الدولية) وعلاقتها باستقرار النظام الدولي موضوع هام وحيوي من الناحية العلمية، فالاستقرار في النظام الدولي يتأثر باعتبارات عدّة، ويُعد الغاية النهائية للمجتمع الدولي.

وإنَّ هذه الدراسة تهتم بدراسة جرائم ذات أثر بالغ، ولها علاقة مباشره بالاستقرار في النظام الدولي، فالدراسة تهتم بأحداث 11 أيلول 2001 وجريمة اغتيال رفيق الحريري عام 2005، وجريمة مطار بغداد الدولي 2020.

وإنَّ مسببات عدم الاستقرار في النظام الدولي عدّة وكثيرة، فاللااستقرار في النظام الدولي هو سمة بحد ذاته، وهو حال تلجأ لها الدول لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها، فالفوضى أو اللاإستقرار هو السمة السائدة في النظام الدولي نتيجة التعارض في المصالح بين الدول الفاعلة .

وإنَّ الجرائم التي حصلت في النظام الدولي منذ عام 2001 أثبتت أن هناك علاقة طردية واضحة المعالم بين الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي، فكلما أزدادت تلك الجرائم من حيث العدد والنوع والتأثير، أنعكس سلباً على طبيعة الاستقرار في النظام الدولي، وزادت حالة عدم الاستقرار في ذلك النظام والعكسُ صحيح.

أستخدمت الدراسة لتحليل ودراسة الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي منذ عام 2001، فقد استعملت المنهج الاستقرائي الذي يبحث، ويحلل الظاهرة إنطلاقا من الجزء إلى الكل، وكذلك أستُخدم المنهج الأستنباطي في الفصل الأخير من الدراسة للأنتقال من العام إلى الخاص، فضلاً عن ذلك فأن الدراسة أستخدمت مناهج مساعدة أخرى (مداخل بحثية)، منها المنهج التأريخي القانوني الوصفي والأستشرافي لدراسة الموضوع .

أمّا هيكلية الدراسة فكانت وصفيه، إذ توزعت على: المقدمة وثلاثة فصول فضلاً عن الخاتمة، إذ يبحث الفصل الأول ما هية الجرائم الدولية وأركانها وصورها، ويتوزع على مبحثين، أمّا الفصل الثاني فيدرس علاقة الاستقرار بطبيعة النظام الدولي، ويتضمن مبحثين، والفصل الثالث بحث في تداعيات الجرائم الدولية على إستقرار النظام الدولي بعد العام 2001، نماذج مختارة، وتفرع إلى ثلاثة مباحث.

وأستنتجت الدراسة أن الجرائم الدولية سلوك يستهدف مصالح محمية بموجب القانون الجنائي الدولي، تقوم به الدول أو الأفراد لتحقيق أهداف وغايات تتعلق بالمصالح القومية لتلك الدول، او لأولئك

الأشخاص، وأن الجرائم الدولية تتميز عن غيرها من الجرائم بتوافر الركن المادي ، وإنّ تلك الجرائم، هي سلوك يكون في الغالب غير معلن تقوم به أجهزه أستخباراتية تابعة لدول ضد دول أخرى .

وإنّ الاستقرار مفهوم يرتبط بتحقيق الدول "النظام السياسي القائم" لمجموعة من واجباتها ووظائفها الأساسية التي منها توفير الاحتياجات الاساسية للمجتمع، وتوفير البيئة الآمنة، مما يحقق ألازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وخلق بيئة ملائمة لتماسك النسيج الاجتماعي فيها، فضلاً عن عدم الأنغماس بالمشاكل في محيطها.

وإنّ للاستقرار علاقة طردية بالجرائم ذات الطابع الدولي، التي تقوم بها الدول أو الفواعل من غير الدول ، وإنّها لا تؤسس إلى أستمرار ظاهرة عدم الاستقرار، فهي بأفعالها التي قامت بها تؤدي إلى تحقيق تعاون وإجماع دولي لمواجهتها، مثال ذلك الجرائم التي تقوم بها القاعدة والجرائم التي قامت بها داعش وغيرها .

ويرتبط الاستقرار في النظام الدولي بطبيعة النظام الدولي السائد، إذ يمكن القول إنَّ النظام الدولي ثنائي القطبية والنظام الدولي متعدد الأقطاب هما أفضل الأنظمة لتحقيق حالة الاستقرار النسبي، أمّا النظام الدولي أحادي القطبية، فقد أثبت بأنَه من أكثر الأنظمة سبباً في حدوث عدم الاستقرار نتيجة هيمنة طرف واحد على مسارات وتفاعلات النظام الدولي، مما يدفع القوى الأخرى لمنافسته .

وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المستقبل تشير إلى أن الجرائم ذات الطابع الدولي ستستمر كأحد وسائل الدول غير المشروعة، وتلجأ اليها الدول أو الفواعل الأخرى عندما تفشل في بقية الوسائل، لتنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها، وأن الاستقرار في النظام الدولي سيتأثر سلبا مع أستمرار، أعتماد الدول ذلك النوع من الوسائل .

وإنّ الجرائم الدولية سلوك تقوم به الدول والقوى العظمى لتحقيق سياسات غير معلنة لتنفيذ إستراتيجياتها، التي تروم تحقيقها بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية، وفرض وجودها وهيمنتها في مختلف المناطق الجديدة في العالم.